الفصل الخامس

مفهوم لجنة بازلI وبازلII ومقررات بازل III

أولا: مفهوم لجنة بازل١:

نشأة لجنة بازل:

وقد سبق ذلك قيام اللجنة بتقديم تقديرها (المبدئي) بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٧ إلى محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرة دول وهي (بلجيكا – كندا – فرنسا – ألمانيا – ايطاليا – اليابان – هولندا – السويد – سويسرا - المملكة المتحدة – الولايات المتحدة – لكسمبرج)، وقد أقر المحافظون التقرير المذكور وأوصوا بنشره على دول المجموعة لدراسته والتعرف على الآراء بشأنه خلال مدة (٦) شهور، وقد أعقب ذلك اجتماع مجلس محافظي البنوك المركزية للدول المذكورة بتاريخ يوليو ١٩٨٨ حيث نوقش فيه التقرير النهائي للجنة وتم إقراره وهو ما عرف فيما بعد باسم (اتفاق بازل) [١].

وأقرت لجنة بازل معيار موحد لقياس كفاية رأس المال عام ١٩٨٨ ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة علي مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك، وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها إلي مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلي ٨٪ كحد أدني، وعلي الجميع أن يوفقون أوضاعهم مع هذه النسبة نهاية عام١٩٩٢[٢].

ولكن اللجنة لم تقتصر علي وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في البنوك، إذ أنها قدرت أن مواجهة المخاطر يتطلب مجموعة من القواعد والمبادئ في تنفيذ الرقابة علي البنوك، فأصدرت اللجنة في عام ١٩٩٧ المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة واتبعها في عام ١٩٩٩ بوضع منهجية للتأكد من تطبيق هذه المبادئ [٣].

---

(١) د. علي شاهين، معدل كفاية رأس المال وفقا لاتفاقية بازل، دار حامد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١١.

(٢) عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مصر، الدار الجامعية، ٢٠٠١، ص٢١

(٣) صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية، دراسة مقدمة الي السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية عقد في القاهره وأبوظبي سبتمبر ٢٠٠٤،

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلي اتفاقية دولية ولا تمتلك أي سلطات قانونية ومن ثم تكون مقرراتها غير ملزمة بطريق مباشر، وإنما تطلع اللجنة بمهمة وضع قواعد ومعايير إشرافية عامة وتوصي بأفضل السبل لتطبيق هذه القواعد[١]، وتلجأ بعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلي بعض الدول إلي ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدي احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدولي في كثير من الأحوال شرط بالتزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة علي البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بإلزام الأدبي والذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع[٢].

تعريف لجنة بازل:

عرفت لجنة للرقابة المصرفية تتكون من مجموعة الدول الصناعية العشر تهدف إلي وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك[٣].

كما عرفت لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزية بهدف مراقبة أعمال المصارف والإشراف علية[٤].

أهداف لجنة بازل١:

١. المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي:

بعد تفاقم المديونية لدول العالم الثالث، ونظرا لتدني قدرة الدول المقترضة علي السداد وتفجر أزمة الديون العالمية والتي طالت معظم الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية، فقد أعلنت المكسيك في أغسطس، ١٩٨٢م بصفة رسمية عجزها عن خدمة ديونها الخارجية البالغة آنذاك ٨٠ مليار دولار في نهاية[٥] عام ١٩٨٣.

---

(١) نابغ، محمد، لجنة بازل، مجلة البنوك، العدد ٢٥، ٢٠٠٥.

(٢) صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

(٣) عمر، محمود عبد السلام، مدي استجابة المصارف الدولية والدول العربية لقرارات لجنة بازل، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،١٩٩٧.

(٤) عبد الحميد، عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

(٥) صباح، سالم، الرقابة والإشراف علي الجهاز المصرفي بين الواقع والأفاق إطار مقترح لنظام الرقابة الداخلية في ضوء التجربة الدولية، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين، السودان، يوليو ٢٠٠٤.

ولذلك اضطرت المصارف الدائنة إلي اتخاذ إجراءات منها[1]:

- شطب الديون.
- تسنيدها بخصومات عالية.
- اعتبارها عديمة الأداء بسبب عدم القدرة علي خدمة الفوائد، إضافة إلي أصل الدين.
- استبدال جزء منها بمساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث.

٢. إزالة المنافسة غير العادلة بين المصارف:

حيث تعمدت بعض البنوك إلي تقديم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا بالمقارنة لمحفظة الائتمان الضخمة جدا في ظل ضالة رؤوس أموال تلك البنوك بالإضافة إلي استحداث أدوات مالية جديدة خاصة بالأنشطة خارج الميزانية مكنت تلك البنوك من تحقيق هوامش ربح عالية وتتضح المنافسة في التالي[2]:

- **منافسة المصارف اليابانية:**

حيث استطاعت هذه المصارف أن تنفذ بقوة كبيرة إلي داخل الأسواق الأوربية، حيث سيطرت البنوك اليابانية علي أسواق التمويل الدولية بنسبة قاربت ٣٨٪ وهي الظاهرة التي استمرت لأعوام عديدة حيث أن سبعة بنوك ضمن أكبر عشرة بنوك في العالم عام ١٩٨٨م كانت من البنوك اليابانية [3]، وقد يكون السبب الثاني وراء الاندفاع الأوربي بتحديد حد أدني لكفاية رأس المال المصرفي، حيث أنة من المعروف أن المثارف اليابانية قد قدمت خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا، لأنها تستطيع تحقيق مسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها أثلا، في حين أن نسبة رأس المال الأساسي كانت في معظم المصارف الغربية لا تقل عن ٤٪ بل كانت في

---

(١) عمر، محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية المصرفية، ١٩٩٦.

(٢) الشوربي، عبد الحليم، إدارة المخاطر الائتمانية، من وجهتي النظر القانونية والمصرفية، الاسكندريه، المعارف، ٢٠٠٢.

(٣) صباح، سالم، مرجع سبق ذكره.

الكثير من الحالات أعلي من ٦٪ وفي المصارف البريطانية كانت النسبة المقترحة من قبل لجنة بازل متحققة بالفعل.

وهذا هو أحد الأسباب التي دعت اللجنة لإلي تأكيد العدالة والتناسق في تطبيق نسبة كفاية رأس المال بين الدول المختلفة لتقليل أثار المنافسة غير المتكافئة بين المصارف الدولية[١].

التطورات في الصيرفة الدولية:

شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعة، جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف.

وقد توازن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات تكنولوجية حديثة زادت من عمق نشاط المصارف.

وعلي صعيد أسواق المال ظهرت أدوات ائتمانية طويلة الأجل، وانتعشت أسواق السندات مع الاتجاه المتزايد نحو عملية التسنيد (التوريق).

ومن ناحية أخري سعت المصارف لابتكار وسائل تقيها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة من خلال استحداث أدوات مالية جديدة مثل (المبادلات، الخيارات، المستقبليات) والتي مكنتها من تحقيق هوامش ربح عالية.

وفي ضوء تصاعد تنامي حجم المشتقات العالمي خلال السنوات الأخيرة وضعت لجنة بازل لهذه الغاية في أواخر العام ١٩٩٦م مجموعة من المعايير التي تتيح للسلطات الرقابية من التعرف علي الحجم الحقيقي لاضطلاع المصارف في لعبة المشتقات ومدي المخاطر التي تتعرض لها وطرق إدارة هذه المخاطر[٢].

٣. المساعدة على تنظيم عملية الرقابة بين البنوك وجعلها أكثر واقعية[٣].

٤. التشجيع على تعاون أكبر وتنسيق أوفر في مجال الرقابة والإشراف على البنوك.

---

(١) عمر، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٦.
(٢) صباح، سليم، مرجع سبق ذكره.
(٣) د. علي شاهين، مرجع سبق ذكره، ص٢٦

مفهوم رأس المال كما حددته لجنة بازل١:

توصلت لجنة بازل بعد مناقشات مستضيفة إلى مفهوم محدد لرأس المال وقد تم تقسيم رأس إلى نوعين وذلك بهدف وضع حدود واضحة للتكوين النسبي لمجموع رأس المال[١]:

رأس المال الأساسي ويشمل:

- حقوق المساهمين الدائمة: الأسهم العادية المدفوعة بالكامل
- الاحتياطات المعلنة (Disclosed Reserves)، وتشمل: أرباح محتجزة – علاوة الأسهم – احتياطيات عامة – احتياطيات قانونية.
- حقوق الأقلية في رؤوس الأموال الشركات التابعة (والتي تزيد الملكية فيها عن ٥٠٪ والموحدة ميزانيتها وذلك في حالة عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.
- الأرباح والخسائر المدورة.

أي أن هذه الجزء من رأس المال يكون مرئياً في الحسابات المنشورة للمصرف والذي على ضوئه تبنى كل تقديرات السوق لكفاية رأس المال، إلى جانب أنه في هوامش الربح وقدرة المصرف على المنافسة في السوق.

رأس المال التكميلي المساند وتشمل:

الاحتياطيات غير المعلنة: وهي التي يجب أن تكون السلطات النقدية، حيث تسمح بعض الدول لبنوكها بأن تحتفظ بمثل هذه الاحتياطيات، ولا بد أن تتميز بما يلي[٢]:

١. أن تتمتع بالنوعية والصفات التي يتمتع بها الاحتياطي المعلن.
٢. أن لا يكون متاحاً للاستقطاع منها على شكل مخصصات أو لمواجهة أي التزامات.

---

(١) شاهد، سمير، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣.

(٢) صباح، سليم، مرجع سبق ذكره.

احتياطيات إعادة تقييم:

١. إعادة تقييم البنك لموجوداته التي يملكها البنك سداداً لديونه وعليه التخلص منها ضمن المدة المحددة في قانون البنوك.

٢. الفروقات الناشئة عن الزيادة في الأسهم والأوراق المالية الطويلة الأجل التي يملكها البنك، ويشترط لقبول الاحتياطيات الخاصة بالأوراق المالية والأسهم خضوعها لخصم مقداره (٥٥٪) من الفارق بين الكلفة التاريخية وبين القيمة السوقية.

المخصصات العامة: تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، ولا تشمل هذه المخصصات تلك المخصصات المكونة لمواجهة ديون محددة بعينها، وقد حدد الاتفاق نسبيتها بواقع ١٠٢٥.٪ من الأصول الخطرة ويمكن زيادتها الى ٢٪ مؤقتاً وقي حالات استثنائية (وهي لا تشكل أي مواجهة للخسائر الحاضرة).

أدوات رأس المال الهجينة: تشمل مجموعة من الأدوات التي تجمع بين صفات حق الملكية والدين، ويجب أن تفي بالمتطلبات التالية[1]:

١. إنها غير مضمونة، ومن الدرجة الثانية، ومدفوعة بالكامل.

٢. غير قابلة للاستعادة بمشيئة حاملها، ولا بد الموافقة المسبقة للسلطات الرقابية عليها.

٣. إنها متاحة للاسهام في استيعاب خسائر المصرف.

٤. تسمح بتاجيل أعباء خدمتها "الرباح والفوائد".

الديون المساندة: تشمل أدوات الدين التقليدية غير المضمونة من الدرجة الثانية التي لا يقل الحد الأدنى لاستحقاقها عن خمس سنوات والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود القابلة للاستعادة.

ولا بد هنا من استهلاكها خلال خصم متراكم قدره ٢٠ ٪ سنوياً خلال الخمس سنوات الأخيرة وذلك ليعكس القيمة المتناقصة لهذه الدوات كمصدر قوة مستمرة للمصرف.

---

(١) شلبي، ماجدة، مجلة الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٣.

الحدود والقيود المفروضة على رأس المال كما حددتها لجنة بازل١:

١. لا يدرج ضمن الأرباح المدورة الأرباح المعدة للتوزيع[١].

٢. يتم طرح الخسائر المدورة من رأس المال الأساسي.

٣. لا تضم الأرباح المحققة لغاية ٣٠ يونيو من كل عام إلى الأرباح المدورة لكن تطرح الخسائر المحققة لغاية ذلك التاريخ من رأس المال الأساسي.

٤. يجب أن لا يقل رأس المال الإجمالي "الأساسي والمساند" عن ٨ ٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

٥. يجب أن لا يقل رأس المال الأساسي عن ٤٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

٦. يجب أن لا يزيد رأس المال المساند عن ١٠٠٪ من رأس المال الأساسي.

٧. يجب أن لا يزيد إجمالي الديون المساندة عن ٥٠٪ من رأس المال الأساسي.

٨. يجب أن لا يزيد إجمالي المخصص العام للديون عن ١,٢٥٪ من قيمة الموجودات والبنود خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

٩. تخضع احتياطيات إعادة تقييم الأسهم والأوراق لخصم مقداره ٥٥٪.

١٠. تطرح قيمة الشهرة من الشريحة الأولي لأنها تعمل على تضخيم رأس المال الأساسي كما أنها لا تتمتع بقيمة يستفاد منها عن تعرض المصرف للخسائر التي تستوجب اللجوء إلى رأس المال.

١١. تطرح الاستثمارات في المؤسسات المالية والمصرفية التابعة التي لم توحد ميزانياتها لأن الإطار العام هنا يقوم على أساس توحيد ميزانيات المجموعات المصرفية، ويعود التنزيل هنا إلى أن معدل كفاية رأس المال يستند أي البيانات المجملة للمصرف.

---

(١) د. علي شاهين، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

ايجابيات مقررات بازل١:

تتمثل أهم ايجابياتها فيما يلي [١]:

١. دعم واستقرار النظام المصرفي الدولي وإزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة وتحقيق نوع من العدالة في هذا المجال، وتنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال وجعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.

٢. حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا ورشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، والموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة ورأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستيفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال. توثيق

٣. إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل[٢].

٤. سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد؛ نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر الائتمان.

سلبيات مقررات بازل١:

وجهت لها عدة انتقادات يتمثل أهمها في:

١. على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنته تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية،حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك، وعلى الرغم من أخذ مخاطر

---

(١) عمر، محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره.

(٢) رقية بو حيضر ومولود لعرابة، واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل٢، مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد ٢٣، العدد ٢، جامعة الملك عبد العزيز،٢٠١٠، ص١٨.

السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث تم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط ولم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول والتزامات البنك، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل ومخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن[١].

٢. أعطى معيار بازل وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات وبنوك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

٣. على حساب غيرها من حكومات وبنوك باقي دول العالم، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدولOECD، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا واليونان[٢].

٤. لم تواكب مقررات اتفاقية بازل تطورات إدارة المخاطر والابتكارات المالية.

٥. تشجع اتفاقية بازل البنوك على امتلاك الأصول السائلة وشبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة وإحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية....)،ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

---

(١) فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص:إدارة أعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،٢٠٠٠، ص ص ٦٠،٦١

(٢) أمل سلطان، مقررات بازل2 ،أوراق عمل، المعهد المصرفي ا، البنك المركزي، لا يوجد سنة النشر،ص٢٥.

٦. اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير المصرفية التي دخلت مجال العمل المصرفي مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ولا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت المصرفية والتي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من المنشآت غير المصرفية التي تؤدي خدمات مماثلة[١].

ثانيا: مفهوم لجنة بازلII:

اتفاقية بازل II:

وجهت لاتفاق بازل I بعض الانتقادات من أهمها عدم وضع مقابل مناسب للبنوك في حالة قدرتها على خفض معدل التعرض للمخاطر نتيجة تنويع الأصول والتقييم العشوائي لبعض المخاطر الائتمانية إضافة إلى تطور النظام المالي والمصرفي، الأمر الذي جعل إطار بازل I لكفاية رأس المال مؤشرا غير كاف للصحة المالية للمؤسسة المصرفية، ودرست اللجنة أسباب الأزمات المصرفية في كثير من الدول واتضح أن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمات المصرفية هي عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)، وفى عام ١٩٩٩ أصدرت لجنة بازل اتفاق بازل II الخاص بمعيار كفاية رأس مال البنوك وأجرت اللجنة العديد من التعديلات عليها وكان أخرها فى يوليو ٢٠٠٩ اثر الأزمة المالية العالمية.

أهداف اتفاقية بازلII:

بالإضافة إلي أهداف معيار بازل الأولي يهدف معيار بازل الثانية إلي[٢]:

١. تطوير إطار كفاية رأس المال بإدخال أبعاد جديدة هي دور الجهة الرقابية وانضباط السوق.

---

(١) رقية بوحيضر،مولود لعرابة، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) عبد العزيز أحمد عبد الرحمن، برنامج معيار كفاية رأس المال(بازل١ بازل٢)، بنك السودان،٢٠٠٦،ص١١.

٢. تحسين إدارة مخاطر التمويل ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
٣. إدخال منهج أكثر شمولية لمعالجة المخاطر.
٤. إيجاد طريقة جديدة قابلة للتطبيق علي المصارف بكافة مستوياتها.

محاور اتفاقية بازل II:

يتكون اتفاق بازل II من ثلاثة محاور هي:
المحور الأول : المتطلبات الدنيا لرأس المال
المحور الثاني: عمليات المراجعة الرقابية
المحور الثالث: انضباط السوق "الإفصاح العام

المحور الأول: المتطلبات الدنيا لرأس المال

لم يتغير الحد الأدنى لكفاية رأس المال ٨٪ وكذلك أساليب قياس مخاطر السوق عن بازل I. وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهى مخاطر التشغيل وقسمت الاتفاقية المخاطر إلى قسمين مخاطر مالية تتمثل فى المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق وغير مالية تتمثل فى مخاطر التشغيل [(١)].

- المخاطر الائتمانية وهى التي تمثل التغيرات التي تطرأ على رأس المال أو تلك الخسائر التي تنشا نتيجة تعثر العميل على السداد.
- مخاطر السوق وهى التي تنشا من الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر المتعلقة بالإيرادات لتغير في أسعار الفائدة والتقلبات فى أسعار الصرف والتقلبات في الأوراق المالية والسلع.
- مخاطر التشغيل وهى الخسائر المحتملة الناتجة عن المخاطر التي تنشا عن عدم كفاءة الأفراد أو الإدارة العليا أو فشل العمليات التشغيلية الخارجية.

وطرح اتفاق بازل II ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان وهى نمطي او معياري – تصنيف داخلي أساسي – تصنيف داخلي متقدم :

الأسلوب النمطي أو المعياري:

وهو يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسة التصنيف الخارجية مثل موديز واستاندرد اند بورز

(١) أمل سلطان مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

ووكالات ضمانات الصادرات، ويتضمن الأسلوب النمطي الضمان والضامنين ومشتقات الائتمان ومعاملة محددة لتعرضات المخاطر لأنشطة التجزئة والقروض العقارية بغرض السكن والقروض للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أساليب التصنيف الداخلي الأساسي:

وتنقسم إلى الأسلوب الأساسي والأسلوب المتقدم ويقوم بها البنك ويقيم بها المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر.

وتعتمد أساليب التصنيف الداخلي على أربع عناصر هي:

- قياس احتمال تعثر العميل في سداد مديونيته.
- قياس حجم الخسارة عند حدوث التعثر.
- قياس المديونية عند التعثر.
- قياس الاستحقاق المتبقي في حالة التعثر.

وفيما يتعلق بمخاطر التشغيل فقد طرحت اللجنة ثلاثة أساليب لقياس مخاطر التشغيل يمكن للبنوك اختيار أحداها وهى [1]:

١- أسلوب المؤشر الأساسي:

وهو يقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة ويتم ضرب الناتج في ١٥٪ والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

٢- الأسلوب النمطي:

وهو يقسم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنواع وهى تمويل الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والأعمال التجارية المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل نشاط نسبة من اجمالى الدخل تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل وتتراوح ما بين ١٢٪، ١٨٪.

---

(١) فايزة، مرجع سبق ذكره، ص٧٠

٣- أسلوب القياس الداخلي المتقدم:

وهو يعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل ويتطلب الأمر أن يكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل.

المحور الثاني: المراجعة الرقابية

تهدف إجراءات الرقابة وفقا لاتفاق بازل II إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبنى نظام جديد لإدارة المخاطر وفرق الاتفاق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر كما منح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة على حدة ووضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية والتي تتمثل في[1]:

- ينبغي على المراقبين مراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية.
- ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني.
- ينبغي أن تقوم البنوك بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير ومراجعة الرقابة الداخلية وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها.
- ينبغي على المراقبين وضع خطة عمل للتدخل السريع لمنع هبوط رأس المال إلى اقل من المستويات الدنيا.

المحور الثالث: انضباط السوق (الإفصاح العام)

يهدف إلى تحقيق أغراض اللجنة من حيث الكفاءة فى إدارة المخاطر والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى ويتم ذلك من خلال استخدام المؤسسات المصرفية للأساليب الداخلية للتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة لتمكين العملاء بتقييم المعلومات الأساسية المتعلقة بالمخاطر الكلية

(١) فاطمة باشاب، مرجع سبق ذكره، ص٣٠.

ولتحقيق أهداف المحور الثالث لابد من إيجاد بيئة عمل تتميز بالتنظيم وتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات لإلزام البنوك بالتعامل مع عملائهم بشفافية وإفصاح عن كل المعلومات التي من شانها أن تحدد اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما يجب توفير المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها وحددت اللجنة أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها وهى:

١- رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال).

٢- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الآجل فى سجلات البنك وأساليب تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

٣- مخاطر التشغيل وسعر الفائدة.

فيما يلي نستعرض هيكل بازلII بالنسبة للمحاور الثلاث السابقة في الجدول:

محاور اتفاقية بازلII

المحور الأول الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال	المحور الثاني المراجعة الرقابية	المحور الثالث الشفافية ونظام السوق
- مخاطر الائتمان - مخاطر السوق - مخاطر التشغيل	- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا. - تقييم شامل للمخاطر ورأس المال. - تنقيح نظم الضبط الداخلي.	- إفصاح كمي وكيفي. - مخاطر ائتمان وسوق وتشغيل. - كفاية رأس المال.

المصدر:عبد العزيز محمد عبد الرحمن، برنامج معيار كفاية رأس المال(بازلI، بازلII)، بنك السودان، ٢٠٠٦م.

سلبيات وإيجابيات إتفاقية بازلII:

الانعكاسات الايجابية :

تتمثل أهم الانعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في:[1]

(١) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص٢٣.

١- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي.
٢- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
٣- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
٤- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
٥- توسيع قاعدة المخاطر والأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

الانعكاسات السلبية:

تتمثل نقائص هذه الاتفاقية:

١- تتواكب مع البنوك الكبيرة والتي لديها خبرات وتقنيات تمكنها من تطبيقها.
٢- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المتخلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
٣- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
٤- لم تعط تصنيف ائتماني لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
٥- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
٦- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، ونخص بالذكر البنوك الإسلامية.
٧- فشل مقررات بازل ٢ في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، الأمر الذي جعل بعض

الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل ٢.

رغم سلبيات هذه الاتفاقية وصعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك، مهما كان نوعها، سعت لتطبيقها والالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

نطاق تطبيق اتفاقية بازلII:-

١. يجري تطبيق إتفاقية بازلII بشأن كفاية رأس المال علي أساس موحد علي المصارف التي تمارس نشاطا دوليا، وهذه هي أفضل وسيلة للمحافظة علي سلامة رأس المال في البنوك ذات المنشأت التابعة عن طريق إستبعاد إزدواجية النشاط[1].

٢. يتم توسيع نطاق تطبيق الإتفاق بحيث يضم أي شركة قابضة تكون هي الشركة الأم في نطاق مجموعه مصرفية حتي يؤخذ في الإعتبار مدي المخاطرة بالنسبة للمجموعة المصرفية بأكملها.

٣. يطبق الإتفاق علي كافة البنوك ذات النشاط الدولي في كل شريحة داخل كل مجموعة مصرفية وعلي أساس موحد تماما.

٤. يطبق المراقبون هذا المعيار علي المؤسسات المصرفية لإجراء الدور الرقابي والإشرافي المنوط بهم وكذلك التأكد من أن رأس المال المعترف بة وفقا لإجراءات كفاية رأس المال سيكون متاحا للمودعين عند الطلب وذلك حماية لحقوقهم والحفاظ عليها الذي يعد من أهم أهداف الرقابة.

نشأة اتفاقية بازلIII:

أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة البنكية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في

(١) فاطمة خضر احمد، المعايير الدولية ودورها في تقويم الأداء المالي للمصارف، جامعة النيلين، رسالة دكتوراه غير منشورة، ٢٠١٢.

مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيئول العاصمة الكورية الجنوبية في ١٢ نوفمبر ٢٠١٠، وتلزم قواعد اتفاقية «بازل ٣» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن[١]، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عملياً إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأسمال ذي نوعية جيدة[٢].

الأسباب التي أدت إلي ظهور بازلIII:

للحديث عن اتفاقية بازل ٣ لابد من الإشارة إلى الظروف الاقتصادية العالمية التي استوجبت وجود هذه الاتفاقية؛ فقد جاءت لتقوية النظام المصرفي الدولي بعد ان فشلت بازل ٢ في معالجة الاختلالات في هذا النظام خاصة بعد وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي أظهرت هشاشة بعض الأنظمة والقوانين التي تحكم النظام المصرفي في العديد من دول العالم والذي أدى إلى انهيار كبرى المجموعات المصرفية في الولايات المتحدة، من المعلوم ان المصارف الإسلامية تعمل بفلسفة استثمارية تختلف تماما عن نظيرتها في المصارف التقليدية، حيث ان استثمار ودائع العملاء سواء كان استثمارا مخصصا او غير مخصص يتم على أساس المشاركة في الربح والخسارة وما يتضمنه ذلك من مخاطرة مرتفعة، وتزداد درجة المخاطرة عندما تكون الحاجة لتأمين تغطية سائلة لمتطلبات المصرف في الوقت الذي ليس بإمكانه

(١) أحمد حميد الطاير،حلقة نقاشية تحت عنوان نظرة مستقبلية للمشهد الاقتصادي في دبي ٢٠١١، دبي،٣٠ مارس٢٠١١، ص١٤.

(٢) الراجحي المالية، اتفاقية بازل نهج علمي، أبحاث اقتصادية، السعودية،أكتوبر ٢٠١٠،ص١.

اللجوء إلى البنك المركزي أو أية جهة أخرى لتأمين حاجته من السيولة إذا تطلب الأمر، وذلك بسبب سعر الفائدة، لهذا نجد أن المصارف الإسلامية تركز دائما على الاستثمار قصير الأجل مثل المرابحة لاسترداد رأس المال المستثمر بالسرعة الممكنة، هذا من جانب ومن جانب آخر لسرعة دوران رأس المال أي مشاركته في الاستثمار في عدة عمليات استثمارية قصيرة الأجل، مما يوفر لها فرصة الحصول على عائد اكبر وأفضل، بسبب تدني نسبة المخاطرة على هذا النوع من الاستثمار، وبالنتيجة فإن ذلك أدى إلى التأثير على جودة رأس المال في البنك الإسلامي وعدم رغبتها في الاحتفاظ بأوراق مالية تتمتع بجودة عالية، وهنا تبرز لدينا مشكلة إدارة السيولة ومخاطرها، والتي تتطلب وجود أوراق مالية تتمتع بجودة عالية.[1] وهنا برز دور لجنة بازلIII والتي جاءت بها طرق للتوظيف الأمثل للسيولة بما لا يضر بمعدلات السيولة المطلوبة.

أهداف اتفاقية بازلIII:

بالإضافة إلي أهداف اتفاقية بازلII فيري الباحث أن اتفاقية بازلIII تهدف إلي:

١. تجنّب حدوث انهيار في النظام المصرفي، شبيه بما حدث لدى إفلاس مصرف ليمان براذرز (Lehmann Brothers) الأمريكي عام ٢٠٠٨، قوبل بانتقادات ومخاوف من قبل الأوساط المصرفية.
٢. حماية لها من المخاطر وقدرة أوسع على تعزيز خطوطها الائتمانية التي نضبت على وقع الأزمة.
٣. زيادة الأموال التي تخصصها المصارف كبند احتياطي لسد الثغرات المالية، في حال حدوث أزمة أو شح في النقد، مثلما حدث في أزمة الائتمان الأخيرة.

---

(١) غسان الطالب، بازلIII وخصوصية الصناعة المصرفية الإسلامية، http:// www. alghad. Com / articles / 822722، السبت،٣٠ أغسطس، ٢٠١٤، الساعة ١١:٠٠.

٤. زيادة قدرتها الإنتاجية والتشغيلية في ظل تبعات الأزمة الاقتصادية حيث أن المصارف سيكون لديها في حال زادت رأسمالها قدرة على منح الائتمان بشكل أوسع.

محاور اتفاقية بازل III:

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي[1]:

١. ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي – Tier1– مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند –Tier 2 – فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل 3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

٢. تشدِّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر

الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

٣. تُدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي – Leverage Ratio – وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا

---

(١) مفتاح صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازلIII علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، اسطنبول، ٢٠١٣.

تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية.

٤. يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.

٥. يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[1].

ولتوضيح المحاور الرئيسية لبازلIII يستعين الباحث بالجدول التالي:-

محاور اتفاقية بازلIII:

المحور الأول تحسين قاعدة رأس مال البنوك	المحور الثاني تغطية مخاطر الجهات المقترضة	المحور الثالث نسبة الرافعة المالية	المحور الرابع إتباع سياسات إقراض مواكبة	المحور الخامس نسبة السيولة
- رأس المال الأساسي. - رأس المال المساند. - إسقاط الشريحة الثالثة من مكونات رأس المال.	- تمويل سندات الدين. - تغطية الخسائر.	- وضع حد أقصي لتزايد نسبة الديون - ضمانة إضافية في وجه المخاطر.	- زيادة التمويل في مرحلة النمو والإزدهار - تقليل الاقتراض ايام الركود.	- نسبة تغطية السيولة - نسبة لقياس السيولة المتوسطة وطويلة الأمد.

(١) معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد5 ، دولة الكويت، ديسمبر2012 ،ص ٣.

مراحل التحول إلى النظام الجديد(مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣):

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام، أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين، فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت،لذا فقد منحت اتفاقية «بازل» الجديدة المصارف حتى عام ٢٠١٩ فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام ٢٠١٣، وبحلول عام ٢٠١٥ يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة ٤,٥ في المائة، وهو ما يعرف باسم «core tier – one capital ratio»، ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ ٢,٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩. كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل ٢,٥ في المائة، ليصل الإجمالي إلى ٩,٥ في المائة، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء، غير أن مجموعة «بازل» أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية[١].

والجدول، والشكل يوضحان بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣:

مراحل تنفيذ مقررات بازل٣:

Phase-in arrangements (shading indicates transition periods)
(all dates are as of 1 January)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	As of 1 January 2019
الحد الادنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس مال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد رأس مال التحوط			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%
الحد الأدنى لرأس مال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

(١) قوانين بازل ٣ هل تمنع أزمة مالية جديدة–الجزء الأول–، على الموقع: http:// www. boursa. info/ index. php? Option = com، نشرت يوم ١٧ سبتمبر ٢٠١٠،على الساعة ٠٠:٤٥،أطلع عيله يوم ٥جوان ٢٠١٢ على الساعة ١٠:٣٨.

Rustom Barua، Fabio Battaglia، Ravindran Jagannathan، Jivantha Mendis and Mario Onorato،basel3 what's new ?business and technological Challenges، Algorithmics، an IBM Company،2010،p32.

مراحل تنفيذ مقررات بازل ٣

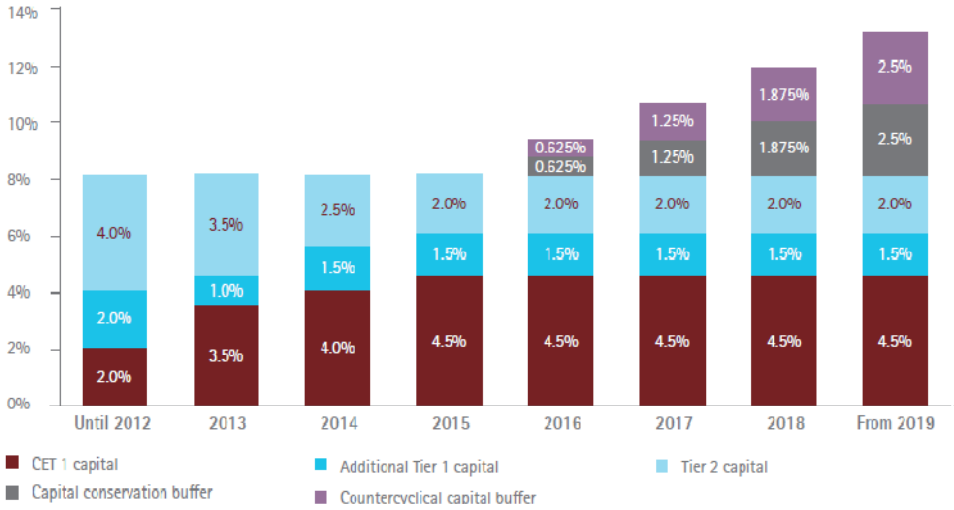

La source: Accenture،Basel III Handbook، 2011،p15.

التحديات التي ستواجه تطبيق اتفاقية بازلIII:

١. ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية[(١)].

٢. تفرض قيودا على السيولة النقدية وعلى مواءمة آجال الأصول والمطلوبات، ستفرض صعوبات وقيودا كبيرة على قدرة البنوك التمويل المشاريع والنشاطات الاقتصادية متوسطة وطويلة الأجل.

٣. أن البنوك لن تتمكن مستقبلاً من تمويل المشاريع الاقتصادية كما كانت في السابق، إلا في حال رفعها تكلفة القروض الممنوحة لمشاريع

(١) بادي البدراني، معايير بازل٣ ستحد من قدرة المصارف علي تمويل المشاريع التنموية، صحيفة الرياض الإلكترونية، http://www.alriyadh.com/610297، العدد١٥٥٩٢، ٢٠١١م.

البنى التحتية، وبالتالي سوف تضطر البنوك إلى تحميل المستخدمين النهائيين التكاليف المضافة.

تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي:

- أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل 3 درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة[1].
- ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.
- وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل

(١) مفتاح صالح، فاطمة رحال، تأثير مقررات لجنة بازلIII علي النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، اسطنبول، ٢٠١٣.

تدريجي، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي، والتي نلخصها في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق.

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- إن مقررات بازل 3 ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، أضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل 3 تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل٣ يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل ٣ كما حدث في بازل ١ وبازل ٢ سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.
- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.

- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها، وتحسين من نوعيته.
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها.
- ان معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل ٣) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط اكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها وبالتالي تحميل ادارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.
- انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف.
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
- قد تتسبب معايير "بازل ٣" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، والذي حذر من أن معايير "بازل ٣" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج".
- إن تطبيق نظام بازل ٣ سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.

- معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية؛وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.
- أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل ٣" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ١,٠٥ إلى ١,١٥ في المائة تقريبا.

متطلبات لجنة بازلIII:

مقررات بازلIII، لم تعالج فقط أوجه القصور في نسخته السابقة، بل تجاوز ذلك من خلال تقديم مجموعة متنوعة من المفاهيم الجديدة في المعايير الرقابية العالمية التي اعتمدت على نتائج الدروس المستفادة بعد عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى ما توصلت إليه البحوث الجادة والتأملات من قبل سلطات الإشراف المصرفية العالمية. وقد أدخلت بعض الإصلاحات الرئيسة على بازلIII مثل رفع مساهمة حقوق المساهمين في رأس المال الأساسي. كما أُستحدث مفهوم تعزيز الاحتياطيات في رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية. واعترفت بازلIII بأن السيولة لا تقل أهمية، بل قد تتجاوز أهمية رأس المال لسلامة المؤسسات المصرفية. كذلك وضعت سقفاً للاستفادة من خدمات التمويل من المؤسسات المالية مما يقيد المصارف من الافراط في تحمل المخاطر.

وحرصت بازلIII على تركيز الاهتمام على المخاطر في مجال عمليات المتاجرة والأنشطة الاستثمارية، خاصةً المشتقات المالية والمعاملات خارج الميزانية العمومية. وفي يوليو ٢٠٠٩م، وكتدبير مؤقت، أصدرت لجنة بازل وثيقةً للتنفيذ الفوري تعرف بـ بازل ٢،٥ لمعالجة نقاط الضعف التي في بازل٢ خاصة مخاطر السوق وعمليات المتاجرة. وقد ذهبت بازلIII إلى أبعد من ذلك

بكثير لتحسين بعض المجالات مثل مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة، والقيمة السوقية للائتمان في حال تراجع الملاءة الائتمانية للجهة المقابلة. ويتوقع من هذه الإجراءات تعزيز إدارة المخاطر والحوكمة والإشراف على أنشطة مثل التوريق (securitizations) وإعادة التوريق والمشتقات الائتمانية.

وعلى المستوى النظري، هناك تركيز كبير على اختبارات تحمل المؤسسات المصرفية لمختلف المخاطر. ويتطلب ذلك قيام المصارف بتطوير فرضيات التحمل من أجل معرفة قدرتها على الصمود والبقاء في ظل الظروف المالية غير المواتية. كما يُوجب بازلIII على السلطات الإشرافية اجراء اختبار التحمل على مستوى النظام المالي.

ومن أبرز المجالات الهامة التي حظيت باهتمام لجنة بازل هي تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية الهامة في النظام المالي العالمي .(G-SIFIs) وسوف تخضع هذه المؤسسات لنظام الرقابة أكثر صرامة وفاعلية، وستكون عرضة لمتطلبات أعلى لكفاية رأس المال بما في ذلك زيادة حصة الأسهم العادية. وستواجه المزيد من رقابة السلطات الإشرافية يتمثل في تكوين تجمع لتلك السلطات للتشاور وتبادل المعلومات الإشرافية بشأنها، ومتطلبات أعلى من أنظمة لمعالجة حالات التعثر للحيلولة دون تأثير ما تتعرض له من مخاطر على سلامة النظام المالي. وهناك توافق في الآراء على المعايير التي سيتم تطبيقها بشكلٍ متساوٍ على المؤسسات المالية الهامة على المستوى المحلي[1].

الإصلاحات الواردة في مكونات رأس المال:

١. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم(رأس مال أساسي)وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب٢ %وفق اتفاقية بازل2.

(١) د.عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، استراتيجيات إدارة المخاطر للالتزام بمقررات بازل٣ وأبعادها المستقبلية، http:// sa. investing. com/ central- banks/ saudi – arabian – monetary - agency، الرياض ٣٠ نوفمبر ٢٠١١م

٢. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل % 2,5 من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة ٧ % وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن ٧% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

٣. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و ٢,٥% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

٤. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من ٤ %إلى ٦%وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019 .

٥. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حالياً إلى % 10.5 وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك[1].

(١) الراجحي المالية، **اتفاقية بازل نهج علمي**، أبحاث اقتصادية، السعودية،أكتوبر ٢٠١٠،ص١.

متطلبات رأس المال ورأسمال التحوط وفق مقررات بازل III

	حقوق المساهمين الشريحة- ١	رأسمال الشريحة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	٤,٥%	٦%	٨%
رأسمال التحوط	٢,٥%		
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	٠%- ٢,٥%		
الحد الأدنى+ رأسمال التحوط- بازل ٣-	٧%	٨,٥%	١٠,٥%
بازل ٢	٢%	٤%	٨%

Basel Committee on Banking Supervision**Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems**، Bank for International Settlements، Basel، Switzerland، June 2011،p64.

Prudential Financial PolicyDepartmentIslamic Banking and TakafulDepartment، Implementation of Basel III، BNM/RH/NT 007-25، p4.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه تم رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي من ٢ %- وفق اتفاقية بازل2- إلى ٤,٥% مضافاً إليه هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته ٢,٥ %من الأصول والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الأزمات مما يجعل المجموع يصل إلى ٧%، وقد تم كذلك رفع معدل ملائمة رأس المال إلى ١٠,٥%بدلا عن ٨% وهذا يعني أن البنوك ملزمة بتدبير رساميل اضافية للوفاء بهذه المتطلبات، والشكل رقم (٢) يوضح ذلك بصورة أكثر تفصيلا، والمعادلة التالية كذلك تبين لنا أهم التعديلات التي أدخلت على معادلة كفاية رأس المال .

$$\text{Required capital ratio} \uparrow = \frac{\text{Capital (according to new definition)} \downarrow}{\text{RWA (Credit-, Market-, Operational Risk)} \uparrow}$$

متطلبات رأس المال ورأس مال التحوط وفق مقررات بازل III

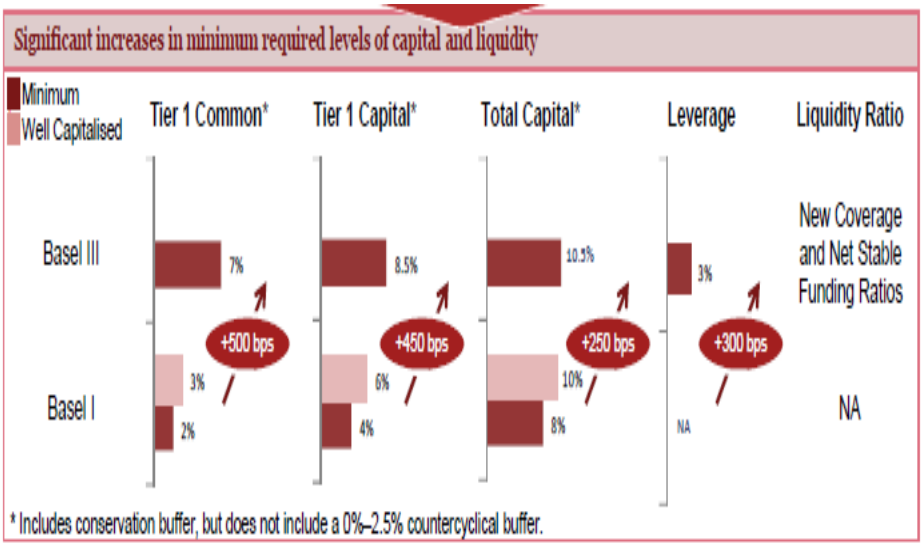

Source: Emmanuelle Henniaux، Basel III recent developments،base3 a risk management perspective 2011،pwc، may 2011، p١٢

إضافة نسب السيولة:

نسب السيولة:

هي النسب التي تقيس مقدرة المنشاة علي الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل فإذا كانت قليلة يعني عدم مقدرة المنشاة على تسديد ديونها وقد تواجه عسر مالي وإذا كانت عالية يعني إن المنشاة غير قادرة علي استغلال الأحوال بشكل مريح بمعني أنها محتجزة موجوداتها المتداولة تدر عائد قليل لذلك فمن الأفضل أن تكون معقولة [١]

أ) نسبة التداول = الأصول المتداولة ÷الالتزامات المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة وكلما ذادت النسبة دل علي قدرة مواجهة الأخطار دون الحاجة إلي لتسهيل أي أصول ثابتة أو الحصول علي اقتراض جديد، وزيادة النسبة أمر جيد ولكن إلي درجة معينة فقد تكون زيادة الأصول

(١)- محمد يونس خان وهشام صالح العزابية " الإدارة المالية " الطبعة الأولى مركز الكتب الأردني ١٩٩٥ ص ٥٦

بتراكم المخزون وعدم تصديقه وهو أمر غير أو بتراكم بند العملاء وتضخمه فيجب قراءة النسبة ومقارنتها بمتوسط النسب المحققة ومراعاة جميع الجوانب التي يمكن استنباطها من خلال النسبة وعلاقتها بالبنود الأخرى [1].

ب) نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة- المخزون + م. مدفوعة مقدما – الالتزامات المالية

وهذه النسبة حسب سيولتها حيث تأخذ الأصول المتداولة الشديدة السيولة دون باقي الأصول وحتى تكون النسبة أكثر مصداقية نستبعد المصاريف المدفوعة مقدما والمعيار النمطي لهذه النسبة هو ١:١.

ج) نسبة النقدية = الأصول شبه النقدية ÷ الالتزامات المتداولة

تهدف إلى بيان مقدار النقدية المتوفرة والأزمة لسداد الالتزامات ويعتبر ارتفاع النسبة مؤشر سلبي علي أداء المؤسسة فعند احتفاظ بسيولة ونقدية عالية هذا يدل علي فشل استغلالها

د) صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

فعند الحصول علي صافي ربح رأس مال العامل مرتفع فان ذلك يؤدي إلي أو يدل علي توفر سيولة كافية لدي المنشاة لسداد التزامها.

نسب السيولة وفقا لبازل:

تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضاً اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لا زالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات[2].

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة[3]:

---

(١) المنتدي.....العامة للعلوم المالية والمحاسبية المحاسبة الإدارية للإدارة المالية التحليل باستخدام النسب Avire- intask.com

(٢) معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) محمد بن بو زيان، بنحدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل (٣)، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي- النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي-، الدوحة، قطر، ديسمبر ٢٠١١.

- الأولى للمدى القصير وتُعرف بنسبة تغطية السيولة (Liquidity Coverage Ratio) وتُحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه،ويجب أن لا تقل عن ١٠٠%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتياً .

$$LCR = \frac{\text{High quality liquid assets}}{\text{Total net liquidity outflows over 30-day time period}} \geq 100\%$$

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ratio) لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب أن لا تقل عن ١٠٠%.

$$NSFR = \frac{\text{Available stable funding}}{\text{Required stable funding}} \geq 100\%$$

نسب الرافعة المالية:

هي النسب التي تقيس مدي الاعتماد في التمويل علي المصادر الخارجية .

١/ إجمالي الالتزامات إلي الوصول:

= إجمالي الالتزامات ÷ اجماي الاصول وتوضح هذه النسبة مدي امكانية تغطية اجمالي الالتزامات باستخداماجمالي الاصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك افضل من وجهة نظر المستثرين الخارجيين والقرضين

٢/ الالتزامات إلي حقوق الملكية:

الالتزامات إلي حقوق الملكية = إجمالي الالتزامات÷ اجمالي حقوق الملكية وتوضح هذه النسبة مدي إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام حقوق الملكية

٣/ معدل تغطية الفوائد:

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ مصروف الفوائد

وتوضح هذه النسبة القدرة علي تغطية فوائد القروض ومستندات باستخدام صافي ربح التشغيل وكلما ذادت هذه النسب كان أفضل بالنسبة للشركة

٤/ القروض طويلة الأجل إلي رأس المال العامل:

= القروض طويلة الأجل ÷راس مال العامل

وتوضح هذه النسبة مدي إمكانية تغطية القروض طويلة الأجل باستخدام رأس المال العامل.

نسبة الرافعة المالية وفقا لبازلIII:

✓ وقد أضاف بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ratio ، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى ، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن ٣٪[١].

$$\text{Leverage Ratio} = \frac{\text{Tier 1 capital}}{\text{Total exposure}} \geq 3\%$$

وخلاصة القول أن بازل III أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل II يمكن تلخيصها في النقاط التالية[٢] :

١- **تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقراراً**

وتقسم إلى ما يلي:

✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية (Common Equity Tier 1):

وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المدورة.

---

(١) فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل III على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جان في ٢٠١٢، ص٢.

(٢) المرجع السابق، ص ص ١-٢.

✓ الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1).

✓ الشريحة الثانية (Tier 2).

✓ وقامت اتفاقية بازل III بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.

٢- **قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال** ابتداءً من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقاً لما يلي:

✓ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر **RWA** إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من ٢ %إلى ٤,٥%وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى(للأسهم العادية والإضافية)من٤,٥% إلى ٦%.

✓ إضافة رأس مال لغايات التحوط (**Conservation Buffer**) إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة ٢,٥% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط 10.5%وسوف يستخدم لغايات الحد من توزيع الأرباح.

✓ رأس المال الإضافي المعاكس (**Countercyclical Buffer**) لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من ٠ %إلى٢,٥%

✓ رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية (Systematic Buffer).

٣- **إضافة معايير جديد لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك** :حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقراراً .

٤- **أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية** .

تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي

- أكد مصرفيون عالميون أن الأزمة المالية دفعت البنوك المركزية إلى التفكير جدياً في زيادة رؤوس أموال البنوك لتفادى الأزمات الائتمانية التي تعرضت لها بعض البنوك خلال تلك الأزمة، مما أدى لإفلاسها وضياع أموال المودعين لديها، وتعتبر معايير اتفاقية بازل ٣ درساً مستفاداً من الأزمة المالية العالمية لتحصين القطاع المصرفي العالمي من الاختلالات والأزمات المالية التي تطال تداعياتها الجوانب المختلفة

للاقتصاد العالمي، وتضمن الاتفاق أنه على البنوك الاحتفاظ بقدر أكبر من رأس المال كاحتياطي يمكنها من مواجهة أي صدمات دون الحاجة لجهود إنقاذ حكومية هائلة كما حدث في الأزمة الأخيرة.

- ويأتي الغرض من تخصيص رؤوس أموال الحماية لمقاومة تقلبات الدورة الاقتصادية بهدف حماية القطاع البنكي من فترات الإفراط في نمو الائتمان الكلي، وسيبدأ سريان رؤوس أموال الحماية هذه فقط عندما يكون هناك إفراط في النمو الائتماني نتج عنه تنامي المخاطر على مستوى النظام بكامله، وستكون نسبة أموال الحماية هذه أعلى للدول التي تشهد نمواً عالياً في مستويات الائتمان.
- وقد يخشى بعض مدراء المؤسسات المالية الكبرى من أن ترغمهم الاتفاقية الجديدة على توفير موارد مالية ضخمة جداً، وقد اعترف محافظو بعض البنوك المركزية، بأن البنوك الكبرى ستكون بحاجة إلى مبلغ هامّ من الرساميل الإضافية، للاستجابة لهذه المقاييس الجديدة، ولهذا السبب تم الاتفاق على بدء العمل بها بشكل تدريجي، وسنتطرق في هذا العنصر إلى أهم تأثيرات مقررات بازل ٣ على النظام المصرفي ، والتي نلخصها في النقاط التالية[١]:
- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال.
- عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، التوريق) وذلك بسبب زيادة التكلفة والقيود التي يمكن أن تكون أمام عملية التوريق[٢].
- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية: تعزيز رأس المال و الاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فشل البنك،وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

---

(١) معهد الدراسات المصرفية، مرجع سابق، ص٤

(2) Abdullah Haron،**Basel III: Impacts on the IIFS and the Role of the IFSB**، World Bank Annual Conference on Islamic Banking and Finance، Islamic Financial Services Board، 23 – 24 October 2011،p19.

- إن مقررات بازل ٣ ستجعل السيطرة على البنوك العالمية أقوى من ذي قبل بما يضمن للبنوك القدرة والملاءة المالية التي من خلالها تستطيع التصدي للأزمات المالية الطارئة حتى لا يتكرر ما حدث لبنوك عالمية كبنك (ليمان بررذرز) في الأزمة المالية الأخيرة، أضف إلى ذلك أن الميزة الأساسية في بازل ٣ تكمن في أن النموذج المالي الرياضي لاحتساب أخطار الأصول، صار أكثر صرامة ودقة في عملية تقييم الأصول الخطرة.
- انخفاض إقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية: نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل٣ يؤدي إلى التحكيم الدولي:لأن الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل ٣ كما حدث في بازل ١ و بازل ٢ سيؤدي إلى تواصل تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي.
- فرض ضغوطاً على المؤسسات الضعيفة: حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها.
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع من رأسمالها ، وتحسين من نوعيته.
- التغير في الطلب على التمويل من تمويل قصير الأجل إلى تمويل طويل الأجل:فإدخال نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة القصيرة والطويلة الأجل تدفع الشركات بعيدا عن مصادر التمويل قصيرة الأجل وأكثر نحو ترتيبات التمويل على المدى الطويل، وهذا يؤثر بدوره في هوامش الربح التي يمكن تحقيقها[1].
- إن معايير اللجنة الدولية المصرفية (بازل ٣) ستدفع باتجاه رفع كلفة الخدمات المصرفية على الشركات والأفراد المتلقية لهذه الخدمة مقابل تطبيق ضوابط أكثر تدخلا في هيكل رأسمال البنوك وموجوداتها

(1) KPMG International Cooperative،basel 3 pressure building، Switzerland، 12/ 2010، p6.

وبالتالي تحميل إدارتها تكاليف اكبر تتطلب رفع أسعار الخدمات المقدمة للجمهور.

- انخفاض القدرة على الإقراض: ان القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييدا للبنوك في الإقراض ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي يرفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما سينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع الكلفة التشغيلية للمصارف[1].
- إقرار شفافية أكبر في العالم المالي.
- قد تتسبب معايير "بازل ٣" في تفاقم الأزمة لدى المؤسسات المالية الكبرى بما يؤدي ببعضها إلى الانهيار، بينما تكافح الحكومات من أجل إنقاذ المؤسسات المالية من الأزمة المالية، وهذا حسب عن تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، والذي حذر من أن معايير "بازل ٣" سوف ترفع من الدافعية لدى الكثير من المؤسسات المالية من أجل التحايل على أطر العمل الطبيعية المعمول بها في الأنظمة المصرفية، وحذر بلهجة واضحة من أن "إلزام البنوك برفع رؤوس أموالها قد يضع النمو في وضع حرج"[2].
- إن تطبيق نظام بازل ٣ سيجعل من اقتصاديات الدول النامية تعاني وسيضع البنوك في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها.
- معايير بازل ٣ ستحدّ من قدرة المصارف على تمويل المشاريع التنموية: وهذا بعد فرضها قيود على السيولة النقدية، والتي ستؤدي إلى حدوث نوع من التشدد الائتماني وعدم قدرة المصارف على تمويل المشاريع

---

(١) فيصل الشمري، **خبراء لـ «النهار»: معايير «بازل ٣» سترفع كلفة الخدمات المصرفية**، جريدة النهار، العدد ١٠٤٦،الكويت،١٥ سبتمبر ٢٠١٠.

(٢) العربية، صندوق النقد يحذر من انهيار مصارف كبرى بسبب بازل٣، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.alarabiya.net، نشر يوم ٢٦ سبتمبر ٢٠١٢، على الساعة GMT 15:36، أطلع عليه يوم ٢٠١٣/٠٤/٠٢ على الساعة ١٠:٣٢.

التنموية الضخمة التي تقودها الحكومة، إلى جانب أن تطبيق هذه المعايير سيؤدي إلى زيادة تكلفة القروض الممنوحة لأي قطاعات أو أنشطة اقتصادية.

- أن لهذه المعايير الجديدة انعكاساتها على النمو، حيث تشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية أن تنفيذ اتفاقية "بازل III" سيؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بمقدار ١,٠٥ إلى ١,١٥ في المائة تقريبا.